# شرح

حسام الدين حسن الكاتي ت( ٧٦٠ ) المشهور

## ب{حسامكاتي}

على متن

## الإيساغوجي

لأثير الدين مفضل بن عمر الأبهري ت(٧٠٠ ) تقريبا

بخط:العلامة الشيخ عبدالله البحركي



ذات بهذا الكتاب قراءة يوم السبت ذي القعدة

من تملكات عبد الله بن الحاج سليمان



مغكيب اول ١ خين كب ثاني ٢ مغكاين سيم ٣ شكل رابع ٤ مينكغ يا خين كاين شرط دان عت

انت بكسوريت در ده جاي اصلا كت بنك باتوكوم ابراز نقطه نقطه يك بيك

بعد قولست اوليا ثانيا بعد الندا ثالثا بعد القسم بود رابعا في الابتدا

هم در انجا كه خبر حالي نمي گردد در زلام پس دعا وامر ونهي ونم كلا در كلام

وبه نستعين بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره المحكوم سواه وغيره الصادر باختياره خيره والصلوة على محمد الذي بشر به

نبيه وامره وعلى آله المختفين بين لا يدرك غوره اما بعد فانه كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء الراسخين

اثير الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجي لما كان على البعض الاخوان متفقا وعليهم

متيسرا اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا تنوير تحريره وتتميم تيسيره والله خير الميسرين والموفقين قال ايساغوجي

اللفظ الدال على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام

يدل على

كالانسان فانه يدل على حيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة

بالالتزام اقول اعلم ان للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدىء اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم

منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد بها الكليات الخمس من النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام وهذه

يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلث المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ الدال لانه مع كون الشيء بحالة

يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول فمن هنا عرفت ان الدال هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء

آخر

بهم نامه سر صدق ببر دانش انداز كه ناديد تلويد طبيب زندان

٢

آخر. وقد عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به والدلالة تنقسم الى طبيعية وعقلية ووضعية والمراد من

الدلالة ههنا الدلالة الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ الدال على المعنى وهي ثلاثة اقسام لان اللفظ الدال على المعنى لا يخلو

من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له ان كان له جزء او على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول

فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال

الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له الانسان وانما سميت هذه

الدلالة بالمطابقة لان اللفظ الدال موافق لتمام ما وضع له وذلك مأخوذ من قولهم طابقت النعل بالنعل اذا توافقتا مثال

الدال بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اي على الحيوان او الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على الجزء الذي

هو في ضمنه فيكون دالا على ما في ضمنه ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة وانما سميت هذه

الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل على الخارج اللازم وانما قيد قوله على ما يلازمه بقوله في الذهن

لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لما تحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع تحقق المشروط بدون تحقق الشرط

واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم للعمى تدل على الملكة كالبصر لزوما لان العمى عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا

مع ان بينهما معاندة في الخارج لايتم هذه الدلالة دلالة تضمنية العدم المضاف الى البصر يتكون البصر جزءا عنه فيمتنع لانا نقول العمى عبارة عن

ثم يكون دلالة تضمنية قال ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لايراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان واما مؤلف

وهو الذي لا يكون كذلك كرامي الحجارة اقول لما فرغ من بيان الدلالات الثلث شرع في بيان تقسيم اللفظ فنقول

اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان لايراد بالجزء منه اي من اللفظ دلالة على جزء معناه كالانسان فانه لفظ

لايراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يراد به ذلك كقولك رامي الحجارة فانه لفظ يراد بجزئه على جزء معناه لان الرامي

يدل على ذات ثبت له الرمي والحجارة تدل على جسم معين فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثاني فهو مؤلف فقوله

لايراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه صدق على اربعة اقسام الاول ان لايكون له جزء كهمزة الاستفهام والثاني ان يكون له جزء اللفظ

لكن لا معنى له كزيد علما والثالث ان يكون له جزء ومعنى لكن لا يدل عليه كعبد الله علما الانسان معناه شخص معين والرابع

ان يكون له جزء ومعنى دال عليه لكن لا يكون الدلالة مرادة كالحيوان الناطق علما الانسان معناه الماهية الانسانية لانه تشخص

قال

قال المفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة كالانسان واما جزئي وهو الذي

يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع ذلك كزيد اقول المفرد ينقسم الى قسمين جزئي وكلي لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه

اي من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اي من اشتراكه بين كثيرين او لا يكون كذلك فان منع نفس تصور مفهومه

من اشتراكه بين كثيرين فهو الجزئي كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه امتنع عن صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور مفهومه

من اشتراكه بين كثيرين فهو الكلي كالانسان فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد الكلي بنفس

التصور لان من الكليات ما يمنع من اشتراكه بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فانه بالنظر الى الخارج جزئي

وبالنظر الى الذهن كلي فان الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه لكن مفهومه عند العقل لم يمنع صدقه على كثيرين واللام ينتقض

الى دليل اثبات الوحدانية قال والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس

واما عرضي وهو الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان اقول الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون داخلا

في حقيقة جزئياته او لا يكون داخلا فان كان داخلا في حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه حقيقة

وأما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في
بالعرض دون الحقيقة في جواب ما هو
جزء أي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز
الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة

زيد وعمرو وبكر وغيرهم والحيوان داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة إلى الفرس وإن لم يكن داخلا في حقيقة جزئياته بل كان خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان فإنه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو والتحقيق أن الإنسان لما عرف أنه مركب من الحيوان والناطق فقط فتعين أنه خارج عنه فيعلم أنه لا يكون نفس الماهية ذاتية بل يكون من العرضيات لأنها تخالف الذاتي بذلك التفسير وما يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي على ما ليس بخارج فيكون نفس الماهية ذاتية لا يتم أن الذاتي هو المنسوب إلى الذات فلا يجوز أن يكون الماهية ذاتية وإلا لزم انتساب الشيء إلى نفسه وهو ممتنع لأنا نقول هذه التسمية أي تسمية الماهية ذاتية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل إنما هي اصطلاحية فلا يلزم ذلك قال

جواب ما هو في الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس [illegible] ستودع في بيان الكليات

أقول اعلم أن الذاتي إما جنس أو نوع أو فصل لأنه إن كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة أي لا بالخصوصية أيضا فهو الجنس كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس فإنه إذا سئل عن الإنسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا عنهما وإذا سئل عن كل واحد من الإنسان والفرس لم يصلح أن يقع جوابا عن كل واحد منهما لأنه ليس تمام ماهية كل واحد منهما بالانفراد

لذلك

لانك اذا افردت الانسان بالسؤال فتقول ما هو فجوابه ليس الا الحيوان الناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا افردت

الفرس بالسؤال فتقول ما هو فجوابه ليس الا الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين

بالحقائق في جواب ما هو فقوله ذي تنا فقوله كلي يخرج زيدا لانه ليس تحته وقوله مقول جنس متناول للجزئيات والكليات وقوله

على كثيرين يخرج الجزئيات لما مر ان الجزئي انما يقع على شخص واحد وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع لكونه مقولا

على كثيرين متفقين بالحقائق وقوله في جواب ما هو فقوله ذاتيا يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض

العام وان كان الذاتي مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى افراده

اعني زيدا وعمرا وبكرا وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر وغيرهم كان الجواب الانسان لانه تمام ماهيتهم

المشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب ايضا الانسان لانه تمام ماهيته المختصة به فتبين انه اعني النوع يكون

مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع ويرسم النوع بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد

دون الحقيقة في جواب ما هو فقوله كلي يخرج زيدا كما مر وقوله مقول جنس شامل للجزئي والكلي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله

مختلفين بالعدد دون الحقيقة لجنس لان النوع انما هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة بخلاف الجنس وقوله

مختلفين بالعدد لكن افراده مختلفين بالعوارض والمشخصات وقوله في جواب ما هو لجنس الكليات الباقية المذكورة وان كان غير

مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو اي المقول في جواب اي شيء هو في ذاته ما يميز عما يشاركه

في الجنس وهو الفصل كالناطق بالنسبة الى الانسان ولو قال او في الوجود ايضا لكان قوله اشمل لدخول فيه الماهية

المركبة من امرين متساويين او امور متساوية اللهم الا ان يتم الكلام بالجنس بناء على بطلان تركب الماهية من امرين متساويين

او امور متساوية ولعل المراد ان يقول فيها هذا لكان اللازم عليه ان يذكر الجنس في التعريف وذلك ما يميز الشيء عما يشاركه

في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه اي الناطق يميز الانسان عما يشاركه في الجنس كالفرس والبغل والبقر وغيرها لانه

اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باي شيء هو في ذاته انما يطلب ما يميز الشيء

عن غيره ولما يميز الشيء عن غيره يصلح للجواب فالناطق يصلح للجواب لتميزه الانسان عن غيره ويسمى الفصل

بانه كلي يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته قوله كل جنس شامل للكليات الخمس وقوله يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو

لجزء النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس لا ان في جواب ما هو لا في جواب اي شيء هو والعرض العام لا يتم في جواب

اصلا وقوله في ذاته اي في جوهره ليخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه قال

واما العرض فاما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض

المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان

اقول العرض اما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه عنها والاول هو العرض

اللازم كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان والثاني هو العرض المفارق كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه وكل واحد منهما اي

من العرض اللازم ومن عرض المفارق اما خاصة او عرض عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك بالقوة

او بالفعل بالنسبة الى الانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم لا ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي ماهية

الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة واحدة وترسم الخاصة بانها كلية

تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا ~~وانه يعم حقايق فوق واحدة وهو العرض العام~~

بالنوع والفصل للانسان او غيره في الحيوانات قوله كلية مستدركة كما مر غير مرة وقوله يقال على ما تحته حقيقة واحدة

جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط لخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحته حقائق فوق واحدة وقوله مختلفة ح ب

وقوله ذاتيا لخرج النوع والفصل لانهما وان كانا مقولين على ما تحته حقيقة واحدة

الا ان كونهما مقولين عليها قولا ذاتيا لا عرضيا واما لم يتعرض واحد من اللازم والمفارق لحقيقة واحدة

بل على حقائق فوق واحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل للانسان وغيره من الحيوانات فان المتنفس بالقوة

عرض لازم غير منفك عن ماهية الحيوانات غير مختص بماهية واحدة والمتنفس بالفعل عرض عام مفارق ينفك عن ماهية بحقيقة ح ب

الحيوانات غير مختص بواحدة ويرسم العرض العام بانه كلي يقال على ما تحته حقائق مختلفة قولا عرضيا

قوله كلي مر ذكره غير مرة وقوله يقال جنس شامل للكليات الخمس قوله على ما تحته حقائق مختلفة لخرج النوع والفصل

والخاصة لانها لا يقال الا على ما تحته حقيقة واحدة فقط وقوله قولا عرضيا لخرج الجنس لانه وان كان مقولا

على افراد حقيقة مختلفة الا ان قوله ذاتي لا عرضي وكون هذه التعريفات للكليات رسوما بناء على امكان الحق

لها

يلم عباس بينك بجارة باز وارث

وخاصته اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان
والرسم الناقص وهو الذي يتركب من عرضيات ٧

١١

لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها المفهومات متساوية لكنا الان المناسب ذكر التعريف الذي لكن في

هو اعم لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم فالقول الشارح الحد قول دال على ماهية

الشيء وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام

اقول العلم على قسمين احدهما القول الشارح والاخر الحجة لانه ان كان تصورا مع عدم اعتبار الحكم فيه موصلا

الى المطلوب التصوري فهو القول الشارح وان كان تصورا مع اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصديقي فهو

الحجة واذا عرفت هذا فنقول في تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول الشارح وهو المعرف اعم من ان يكون

حدا او رسما لانه اما ان يكون بالذاتيات او بالعرضيات فان كان الاول فهو الحد وان كان الثاني فهو الرسم والحد

قول دال على ماهية الشيء كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان قوله على ماهية الشيء يخرج الرسم كما سنبينه بعد هو تعريف

الحد وقيل لا يجوز تعريفه لئلا يلزم التسلسل قلت لا نسلم لزوم ذلك التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان وجود الوجود

نفس الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص فالحد التام وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان

طفش جملتها حقيقة واحدة لقولنا في تعريف الانسان انه ماشي على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع

الناطق بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحد التام اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع وهو لكونه مشتملا على جميع الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما كونه تاما فلكون الذاتيات فيه مذكورة بتمامها فيه والحد الناقص هو الذي يتركب عن جنس بعيد للشيء وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان بما هو يجيب عنه بانه جسم ناطق كان الحد ناقصا اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا ينقسم على قسمين تام وناقص اما الرسم التام فهو الذي يتركب عن جنس الشيء القريب وخاصته اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة التي هي اثر من آثار الشيء كان تعريفا بالاثر وهو الرسم واما كونه تاما فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر مختص بالشيء واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة لا ان كل واحد منها مختص بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع فان جملة هذه

باسم علم عاجزا عمى ترة فانقلب

هو جويد واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا متن

١٢

الامور العرضية المختصة بالأنواع الاخير بخلاف كل واحد من الوجود البعض منا في غيره ايضا اما كونه رسما فلما مر انه

الخاصة اللازمة من آثار الشيء فيكون تعريفا بالأثر الذى هو الرسم واما كونه ناقصا فلحذف ذكر بعض اجزاء الرسم التام فيه

حتى يتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام كتحققها بين الحد التام والرسم التام قال القضايا القضية قول يصح ان يقال لقائله انه

صادق فيه او كاذب وهي اما حملية او شرطية كتاب اقول لما فرغ من القول الشارح شرع في الحجة وهي القضايا المترتبة الموصلة

الى المطلوب التصديقي وهو الذى سماه بعضهم خبرا والقول هو المركب سواء كان لفظا مركبا كما في القضية الملفوظة او مفهوما عقليا مركبا

كما في القضية المعقولة وهو اى القول جنس شامل الأقوال التامة والناقصة وقوله يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او

كاذب فيه فصل يحترز به عن الاقوال الناقصة والانشائية من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي اى القضية تنقسم

الى قسمين احدهما حملية والأخرى شرطية لانه المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية والا فالقضية

شرطية وفيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين في الحملية كما في قولنا زيد قائم ابوه مثال الحملية كقولنا زيد كاتب

والحجر والاشجار

والشرطية متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى وهو موجبة او حكم فيها بصدق قضية على

ومعنى الصادق كما يطلق على القول المطابق يطلق على قائل هذا القول

وسميت المتصلة بالشرطية بطريق الحقيقة لما فيها من الشرط

لان الصدق مطابقة الحكم للواقع والكذب عدمها ولا حكم منها فضلا عن ان يقال

واعلم ان انقسام القضية الى الحملية والشرطية الى المتصلة والمنفصلة

تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة ان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق
قضية اخرى كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين
فان حكم فيها بالتنافي ايجابا فالقضية منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا وان حكم فيها بالتنافي سلبا
فالقضية منفصلة سالبة كقولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا قال والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا و
الثاني محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا اقول الجزء الاول المحكوم عليه من القضية الحملية
يسمى موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه بشيء والجزء الثاني اي المحكوم به منها يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحمل على
الشيء والنسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع يسمى نسبة حكمية ولم يذكر المصنف الجزء الآخر ولا بد منه في القضية لكونه جزء
آخر منها والجزء الاول من القضية الشرطية يسمى مقدما لتقدمه في الذكر والجزء الثاني منها يسمى تاليا لكونه تابعا له وهو من التلو
بمعنى التبع قال والقضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة نحو زيد ليس بكاتب اقول ينقسم القضية ثانيا الى موجبة
لا فرغ المص من تقسيم القضية الى الحملية والشرطية شرع في تقسيمها الى الموجبة والسالبة فقال
وسالبة لان تلك النسبة التي ذكرناها ان كانت حكما بان ثبت الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان

عبيد اگر آن ترک شیرازی بدست آرد دل ما را بخال هندوش بخشم سمرقند و بخارا را



كانت حملا بان يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب فان قلت وطرو احد منهما المخصوصة حتميا

كما ذكرنا واما محصورة والمحصورة اما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب واما

جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا يكون كذلك وتسمى مهملة كقولنا

الانسان ليس بكاتب اقول لا يذهب الحملية الموجبة والسالبة اما ان يكون مخصوصة او محصورة كلية كانت
كاتب والانسان ح ط

او جزئية او مهملة لانه ان كان الموضوع في القضية شخصا معينا فالقضية مخصوصة كما ذكرنا في المثال الموجبة والسالبة

نحو زيد كاتب و زيد ليس بكاتب اما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها و قد تسمى لها شخصية لكون موضوعها شخصا
واما في الشرطية فان كان الحكم بالاتصال والانفصال في زمان معين فمخصوصة وكذا في الشرطية ان لم يكن الحكم بالاتصال والا

معينا جزئيا وان لم يكن موضوعها موضوع تلك القضية شخصا معينا جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بين كمية افراد الموضوع

من الكلية والجزئية فالقضية محصورة ومسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور

الذي هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع حاصر لها و محيطا بها والسور مأخوذ من سور البلد فكما انه محيط بالبلد فكذا ذلك

محيط بافراد الموضوع وهذه المحصورة اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على بعضها وعلى التقديرين اما بالايجاب او بالسلب فانحصر

برگردان ز بار گناه همه ضوان . ضوان همه بنده فتوشاه همه ضوان

١٦

الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب او سالبة كقولنا لا شيء ولا واحد من الانسان بكاتب والسور في

الموجبة الكلية هو كل وفي الكلية السالبة هو لا شيء ولا واحد كما ذكرنا فان كان الثاني اي وان كان الحكم في القضية على بعض الافراد

فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسور في القضية

الجزئية الموجبة هو بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة هو ليس كل وليس بعض وبعض ليس وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن الموضوع

في القضية شخصا معينا او لم يكن الحكم فيها على كل الافراد او بعضها فالقضية تسمى مهملة نحو الانسان في خسر لاهمال بيان كمية

الافراد التي حكم فيها عليها فاذن القسمة مثلثة كما ثلث الشيخ في الشفاء لا يتوهم ان القضية الطبيعية خارجة عنها فلا يصدق

الحصر عليها لانا نقول الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست معتبرة في العلوم فخروجها عن التقسيم لا يخل

بالانحصار قال والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما اتفاقية كقولنا ان كان

الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج او اما فرد وهي مانعة الجمع والخلو معا كالاولى

واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر واما مانعة الخلو فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق قوله

لما فرغ من تقسيم الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة فينقسم الى قسمين احدهما لزومية والآخر اتفاقية لانه ان كان صدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما نشأت عن ذات المقدم توجب ذلك فالقضية موجبة متصلة لزومية والمراد بالعلاقة ههنا شيء بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلية والمعلولية والتضايف اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار واما المعلولية فكقولنا كلما كان النهار موجودا فكانت الشمس طالعة فان وجود النهار معلول لطلوع الشمس واما التضايف فكقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان صدق التالي في المتصلة على تقدير صدق المقدم لا للعلاقة المذكورة بينهما بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقية الانسان وناهقية الحمار لكن توافق الطرفان على سبيل الصدق فحكم بهما واما الشرطية المنفصلة فتنقسم الى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو لانه ان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد فانه حكم بينهما في هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج

والفرد على العدد صدقاً بامتناع ارتفاعهما عنه وانما سميت حقيقية لان التنافي بين جزئيها في التنافي بين جزئيه الاخرين

لانه يوجد التنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معاً وهو ليس الا حقيقة الانفصال وان حكم في القضية بالتنافي بين

الجزئين في الصدق فقط فالقضية مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين الحجر والشجر

في الصدق فقط لا في الكذب لجواز ان يكون الشيء لا حجر ولا شجر وانما سميت هذه القضية مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع

بين جزئيها في الصدق وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط اي لا في الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا اما ان

اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر وبين انه يغرق لا بين ان يكون

في البحر وان لا يغرق لجواز ان يكون في البحر وان لا يغرق وانما سميت هذه القضية مانعة الخلو لاشتمالها على منع الخلو بين

جزئيها في الكذب كالخ وقد يكون المنفصلات ذوات اجزاء كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فالمنفصلات المذكورة

يتركب كل واحدة من جزئين غالباً كما مر وقد يتركب من اكثر من جزئين اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد اما زائد او ناقص

او مساو فانه حكم فيها بان هذه الجمع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن احدها وفيه نظر لان جزء الحقيقية ...

باسم مريم نصف حجره تمام دريا   اسم صنم در دست جيد



نقيض الآخر لامتناع الجمع او بالعكس لامتناع الخلو ولو تركب الحقيقية من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم الخلف لانه في المثال

المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص

كونه مساويا وينتج من هذا ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف

وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو وينتج من هذا ان يستلزم

كونه غير زائد كونه غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية هذا خلف بل الحق ان الحقيقية يتركب

من حملية ومنفصلة كقولنا هذا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد او زائدا عليه او ناقصا عنه فالجزء الاول قوله او زائدا

منفصلة والجزء الاول حملية واصلها هذا العدد اما مساو له او غير مساو له لكن اذا لم يكن مساويا له كان زائدا او ناقصا

فلما كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها فيظن انها مركبة من ثلثة اجزاء ولكنها بالحقيقة مركبة من حملية

ومنفصلة كما مر فلا يتركب الحقيقية الا من جزئين وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد يتركب من ثلثة اجزاء فصاعدا

لا فرع في القضايا نوع في احكامها

وبيان ما هو لا يليق بهذا المختصر فليطلب في المطولات قال التناقض هو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب

وهي كثيرة ولم يذكر الا التناقض وعكس المستوي لاكثرية نفعها واستعمالها

باسم محمد الاحمد وعيسى مرتين وضع اصل الطباع تحت ذين وخذ خان الشطرنجي فارشها خلال الموعدين م

بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخر كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اقول من لاحاجة لاصطلاح

المنطقية المذكورة التناقض فان هاتين القضيتين اختلفتا بالايجاب والسلب اختلافا بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما

صادقة والاخر كاذبة على حسب الواقع قوله اختلاف جنس يتناول الاختلاف الواقع بين القضيتين ومفردين ومفرد وقضية

وقوله قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين فانه لا يسمى ذلك الاختلاف تناقضا في عرفهم وقوله بالايجاب

والسلب يخرج الاختلاف الواقع بالاتصال والانفصال والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالعدول والتحصيل

والاختلاف بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب لكنه لا بحيث ان يقتضي

صدق احدهما كذب الاخرى كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك صادقتان او كاذبتان وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب

والسلب بحيث يقتضي صدق احدهما كذب الاخر لكن لا لذات ذلك الاختلاف كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف

بين هاتين القضيتين انما يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخر كاذبة لكن ليس لذاته انما لان قولنا زيد ليس بناطق في

قوة قولنا زيد ليس بانسان ولان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة لا لذات الاختلاف فكل ولا

ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء

والكل والشرط ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان

ليس بحيوان وبعض [illegible] ليس بحيوان اقول القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض لا يخلو من ان يكونا

او محصورتين او مهملتين فان كانتا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما في ثمانية وحدات

الاولى وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم تتناقضا نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم لجواز صدقهما

معا وكذبهما معا والثانية وحدة المحمول اذ لو اختلفتا فيه لم تتناقضا نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر والثالثة وحدة

الزمان اذ لو اختلفتا فيه لم تتناقضا نحو زيد قائم ليلا زيد ليس بقائم نهارا والرابعة وحدة المكان لانهما لو اختلفتا

فيه لم تتناقضا نحو زيد قائم في الدار زيد ليس بقائم في السوق والخامسة وحدة الاضافة لانهما اذا اختلفتا

فيها لم يتحقق التناقض نحو زيد ابو عمرو وزيد ليس بابي بكر والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا فيهما

بان يكون النسبة في احدهما بالقوة وفي الآخر بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر في الدن مسكر بالقوة والخمر في الدن ليس بمسكر

اي بالفعل وايضا وحدة الكل والجزء لانهما اذا اختلفا في الكل والجزء لم يتحقق التناقض نحو الزنجي اسود اي بعضه و

الزنجي ليس باسود اي كله والثامن وحدة الشرط لعدم التناقض بين القضيتين عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق اي

للبصر اي بشرط كونه ابيض ليس الجسم مفرقا للبصر اي بشرط كونه اسود واذا عرفت هذا فاعلم ان القضيتين اذا كانت احديها

موجبة كلية ينبغي ان يكون الاخر سالبة جزئية واذا كانت احديها سالبة كلية كانت الاخر موجبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية

انما هو السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هو الموجبة الجزئية كقولنا

لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان ولهذا يعني ثمانية في المحصورات والحق ان المحصور هذا قوله ونقيض

الموجبة الكلية الخ ههنا ليس في موضعه وانما موضعه بعد تحقيق المحصورات فكلا لا يتحقق التناقض بينهما الا اذا

والكلية ... لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين

قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب اي وان كانت القضيتان المتناقضتان

محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية اي الكلية والجزئية بان يكون احديهما كلية والاخر جزئية

والمراد بالكمية عند المنطقيين الكلية والجزئية وبالكيف الايجاب والسلب

برسي بحوثي خوش كوري ابن معمار ابدان الكردي يا كريم

وهو انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات المذكورة فلذا قيد بعد قوله في الكلية والجزئية بقولنا ايضا لكان اولى ليكون

اشارة اليه اي الى اتفاقهما في الوحدات المذكورة واعلم انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما

في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين قد

تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الموجبة الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس

اي نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية وان كانت القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات

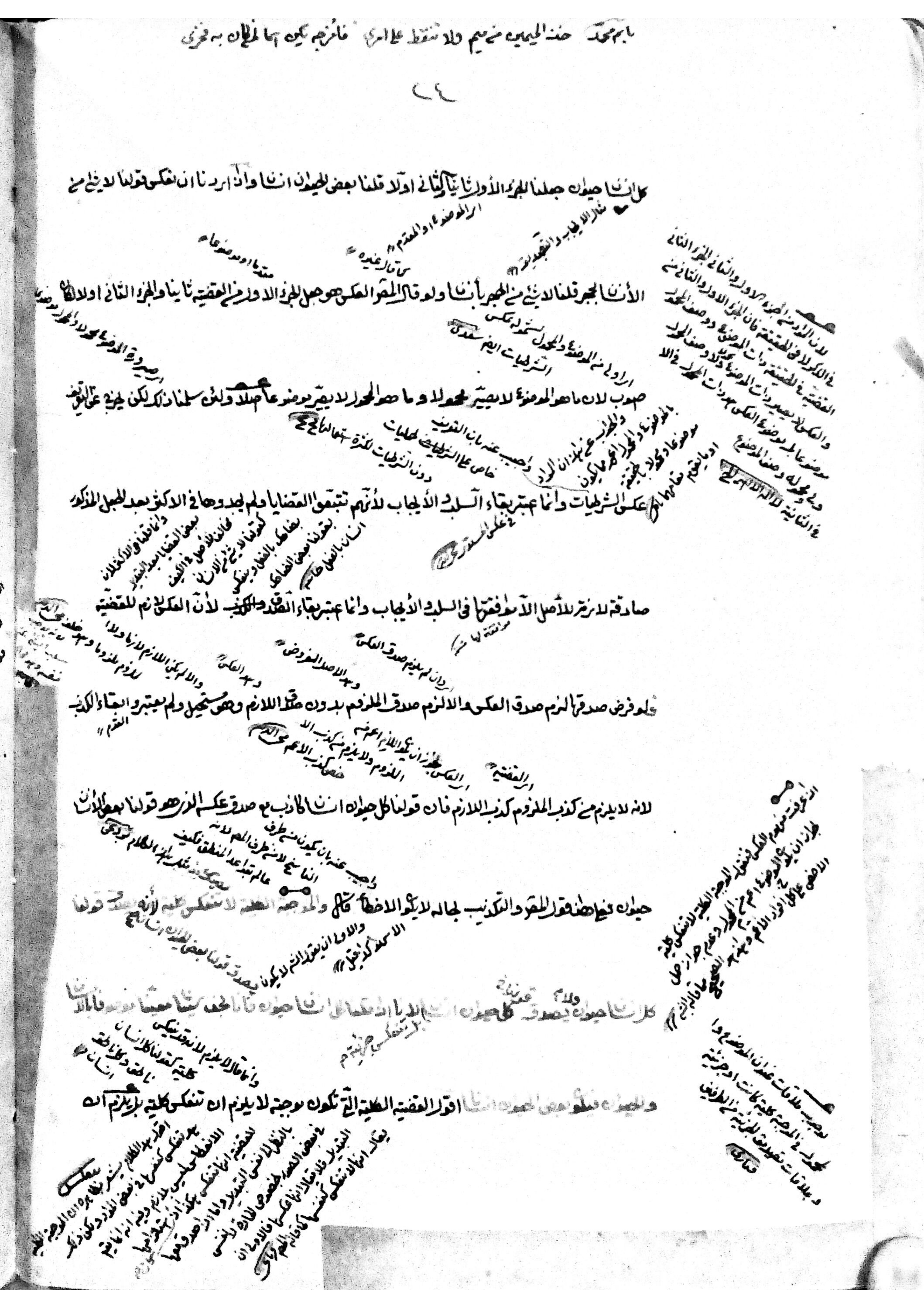
المحصورات في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئية فصل والعكس هو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع

بقاء الايجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله اقول من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة العكس

وهو عبارة عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف اي الايجاب والسلب اي ان كان

الاصل موجبا كان العكس ايضا كذلك وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك ومع بقاء التصديق والتكذيب اي ان كان

الاصل صادقا باي وجه كان العكس ايضا كذلك وان كان كاذبا كان العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا





كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني اولا قلنا بعض الحيوان انسان وان اردنا ان نعكس قولنا لا شيء من

الانسان بحجر قلنا لا شيء من الحجر بانسان ولو قال المص العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني اولا

صوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف

عكس الشرطيات وانما اعتبر بقاء السلب والايجاب لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد الجعل المذكور

صادقة لازمة للاصل الا موافقة في السلب والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق دون الكذب لان العكس لازم للقضية

فلو فرض صدقها لزم صدق العكس والا لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وهو مستحيل ولم يعتبروا بقاء الكذب

لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان

حيوان فيما هو في الصدق والكذب بحاله لا يكون الا خطأ قال والموجبة الكلية لا تنعكس كلية لانه يصدق قولنا

كل انسان حيوان ويصدق [illegible] كل حيوان انسان [illegible]

والحيوان [illegible] بعض الحيوان انسان اقول القضية الكلية التي تكون موجبة لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان

فينعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلانه ينتقض بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص

على كل الاعم وهو محال مثلا يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان والا لزم ان يصدق الانسان

الذي هو اخص على كل الحيوان الذي هو الاعم وهو محال واما لزوم الانعكاس جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيئا

معينا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان كزيد وعمرو وبكر فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف في تعليل

انعكاسها جزئية والاولى فيه ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء

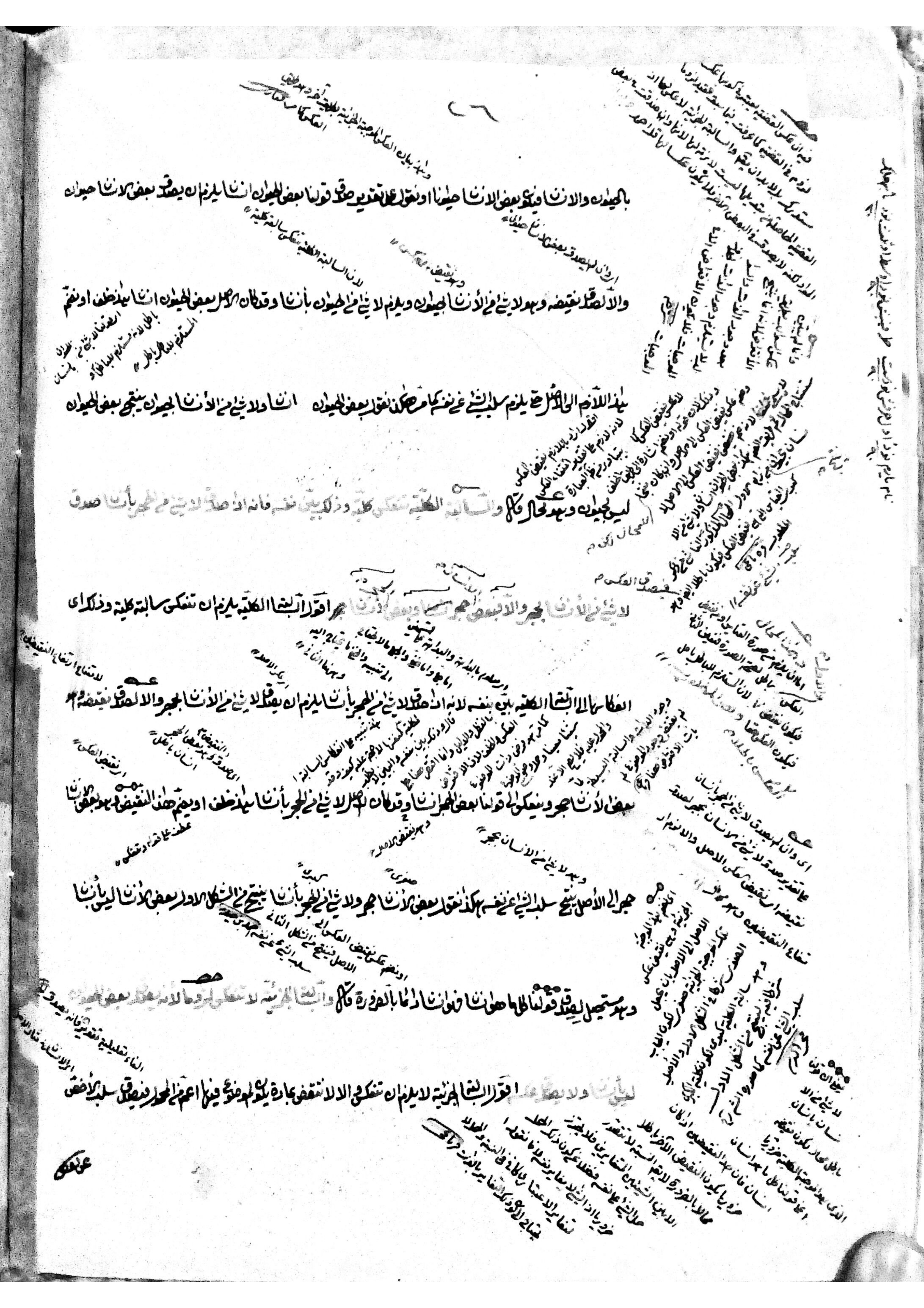
من الحيوان بانسان ويلزم منه لا شيء من الانسان بحيوان فيلزم المنافاة بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد

كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف او نضم ذلك النقيض الى الاصل فينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال هكذا نقول كل انسان حيوان

ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو محال فكذا والموجبة الجزئية تنعكس جزئية ايضا

[illegible] ايضا اقول القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية الكلية تنعكس ايضا والحجة ههنا كالحجة

التي ذكرناها فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نجد ههنا شيئا معينا موصوفا





بالحيوان والانسان فيكون بعض الانسان حيوانا او نقول على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان

والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان بحيوان ويلزم لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف او نضم

هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه كما مر فكذا نقول بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بحيوان ينتج بعض الحيوان

ليس بحيوان وهو محال قال والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان صدق

لا شيء من الانسان بحجر والا لصدق بعض الانسان حجر اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك اي

انعكاسها الى السالبة الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان بحجر والا لصدق نقيضه وهو

بعض الانسان حجر وينعكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان هذا خلف او نضم هذا النقيض وهو بعض الانسان

حجر الى الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا نقول بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان

وهو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو انسان دائما بالضرورة قال والسالبة الجزئية لا تنعكس لزوما لانه يصدق بعض الحيوان

ليس بانسان ولا يصدق عكسه اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس الا في الخاصة بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع فيصدق سلب الاخص

ولا يصدق سلبه عن بعض الاخص صح

لان كل اخص يستلزم اعمه فلا يصدق سلبه عنه

عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص فان قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بانسان الا الفرس وغيره يصدق ولا يصدق

عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والا لوجد الكل بدون الجزء وهو محال واما قيد بقوله ربما

لانه يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان فكأن القياس وهو قول

مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر اقول المطالب الاعلى للعقل الاقصى في الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس

ورسمه بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها احترز عن تلك الاقوال لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه مركب

من قولين اذا سلما لزم عنهما لذاتهما قول آخر وهو العالم حادث والمراد من القول اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال

ما فوق واحد ليتناول القياس المؤلف من قولين والقياس المؤلف من اقوال فوق الاثنين فان القول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه

لذاته قول آخر كعكس المستوى وعكس نقيضه وقوله متى سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان يكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث

اذا سلمت لزم عنها قول آخر ليندرج في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل

جماد حمار فان هذين القولين وان كانا كاذبين في انفسهما الا انهما بحيث لو سلما لزم عنهما ان يكون كل انسان حمارا وقوله

لزم عنها ليحترز به عن الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلمت مقدماتهما لكن لا يلزم ان يلزم عنهما شيء آخر لامكان التخلف في مدلولهما

عنها وقوله لذاته ليحترز به عن القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساواة

وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا أ مساو لب وب مساو لج فان هذين القولين

يستلزمان ان أ مساو لج لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي كل مساو لمساوي شيء مساو لذلك الشيء وانما قال من اقوال ليعم

من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمات قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس فاخذوا القياس في تعريفها فلو اخذت هي ايضا

في تعريف القياس لزم الدور قال وهو اما اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما استثنائي كقولنا

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة اقول القياس ينقسم الى قسمين اقتراني

واستثنائي لانه ان لم يكن عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم

محدث وكقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض

مضيئة وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس

طالعة ينتج فالنهار موجود او نقول لكن النهار ليس بموجود ينتج فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول اقترانيا لكون الحدود فيه

مقترنة غير مستثناة وانما سمي الثاني استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء والواو فيكون عين النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل في القياس

بيان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة فكل والمتكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا

اوسط وموضوع المط يسمى حدا صغر ومحموله يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى

وهيئة التاليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا

في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو

الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق اقول اعلم ان المتكرر المكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا اوسطا

لتوسطه بين طرفي المط سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا وقد مر مثالهما آنفا وموضوع المط يسمى حدا اصغر لانه

اخص في الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون صغر ومحمول المط يسمى حدا اكبر لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة من

مقدمات القياس التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فيكون ذات الاصغر وهذا اليق من الاضافة الصغرى والمقدمة التي فيها

الاكبر تسمى الكبرى لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر و[illegible] الكبرى واقتران الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية و

الجزئية يسمى قرينة وضربا ولم يذكر المصنف وهيئة التاليف اي الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى يسمى شكلا والاشكال اربعة

لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وان كان

بالعكس اي ان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا وان كان

الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في الصغرى والكبرى فهو الشكل الثالث نحو كل ب ج وكل ب د فبعض ج د وان كان محمولا فيهما

اي الصغرى والكبرى فهو الشكل الثاني نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق

قال والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما ينبه على

عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب اقول من هذه الاشكال الاربعة المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا لانه

لا يحصل للطبع به الا بالتعسر وانما يحصل بالاشكال الباقية بالتيسر ومن هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع اي الى مقتضى الطبع وهو

الشكل الاول والباقية اعني الثاني والثالث والذي له رد عند الاحتياج الى الشكل الاول والذي له طبع مستقيم وعقل سليم

ليحتاج الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه اقرب من الباقيين اليه لمشاركته اياه في صغراه لان الحد الاوسط فيهما محمول في الصغرى

وفيه شرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل الثاني انما ينتج

ان كانت مقدمتاه اي الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب والسلب اي اذا كانت احديهما موجبة يجب ان تكون الاخرى سالبة

والا لكانتا اما موجبتين او سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان

حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ... واذا بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب واما اذا

كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الناطق

بحجر لكان الحق الايجاب لجواز ... اذ وجد الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب والسلب ويجب مع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى في هذا

الشكل والا لاختلف النتيجة كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس كان الحق الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل

فرس كان الحق السلب هذا على تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان

والحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى وقلنا بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر المصنف هذا الشرط فكأن ... والشكل الاول

سه الذي جعل معيار العلوم فتورده مع بيانها ليجعل دستورا ينتج منه المطلوب وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وضروبه المنتجة اربعة كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والضرب الثاني كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم والضرب الثالث كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والضرب الرابع كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم اقول لما كان الشكل الاول بين الاشكال الاربعة اصلا والباقية مرتدة اليه عند الاحتياج ولهذا لم يجعل معيار العلوم الا ذلك اورده المصنف هاهنا مع الضروب المنتجة دون غيره ليجعل دستورا اي قانونا ينتج منه الحكم وتوطئة لتفهيم الباقية منه وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية يقتضي ان يكون ستة عشر فسقط منها اثنا عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة ضروب الضرب الاول هو ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والثاني ان يكون من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم والضرب الثالث هو ان يكون من موجبة الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم

حادث

او من حملية ومتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما فرد او

حادث والضرب الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف

ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم ومن هنا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول

والا لاختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى

بقولنا وكل فرس صاهل كان الحق السلب واما الثاني فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا

قلنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب قال القياس الاقتراني اقول لما قسم المص القياس في قبل الى الاقتراني و

الاستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شيء يتركب فقال القياس الاقتراني اما ان يتركب من مقدمتين

حمليتين كما مر في قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين المقدمتين حملية واما ان يتركب

من مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان

النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج في اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة فالارض

مضيئة والمراد من المقدمتين الشرطيتين المتصلتين لزوميتان لا اتفاقيتان كما ذكره المطولات واما ان يتركب

من مقدمتين شرطيتين منفصلتين كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد

ينتج من هاتين المنفصلتين كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب القياس المذكور من مقدمة

حلية ومقدمة شرطية متصلة سواء كانت الحلية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس اي الحلية كبرى والمتصلة صغرى كقولنا

كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى حملية

كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم واما ان يتركب من مقدمة حلية ومقدمة منفصلة سواء كان الحلية صغرى والمنفصلة

كبرى او بالعكس اي الحلية كبرى والمنفصلة صغرى كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج فهو منقسم بمتساويين

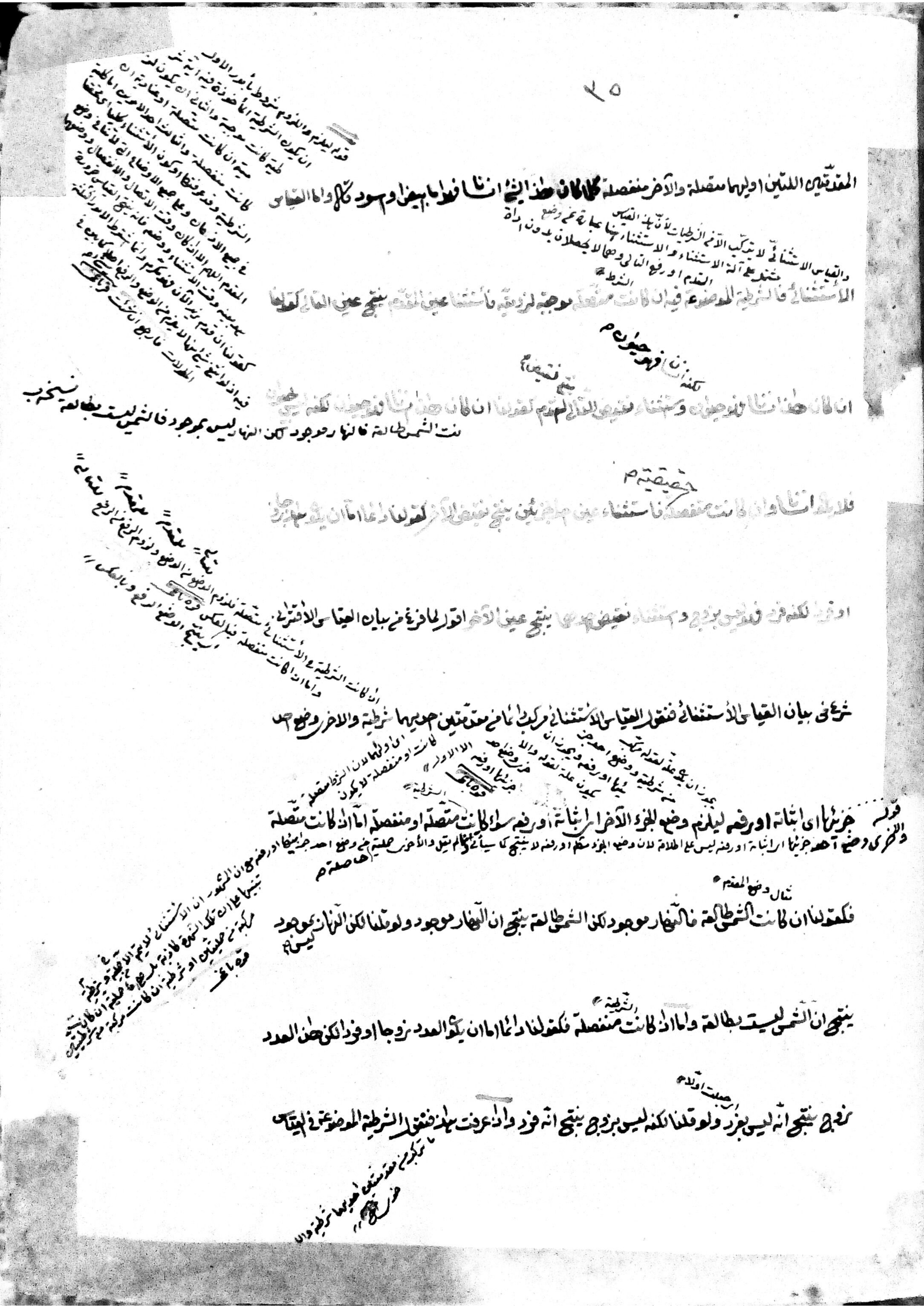
ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اوليهما منفصلة والاخرى حملية كل عدد فهو اما فرد

او منقسم بمتساويين واما ان يتركب من مقدمة متصلة ومقدمة منفصلة سواء

كان المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء

انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج من هاتين

بعد ذكر العكس ومثال العكس كقولنا كل انسان حيوان وكلما كان هذا الشيء حيوان فهو جسم ينتج كل انسان جسم



المقدمتين اللتين اوليهما متصلة والاخرى منفصلة كما لو كان هذا الشيء انسانا فهو اما حيوان او جماد كذا واما القياس

والقياس الاستثنائي لا يتركب الا من الشرطيات لانه في القياس مشتمل على آلة الاستثناء والاستثناء هنا عبارة عن وضع المقدم او رفع التالي وهما لا يحصلان بدون اداة الشرط

الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة موجبة لزومية فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا

لكنه انسان فهو حيوان

ان كان هذا انسانا فهو حيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان

نت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة

حقيقية

فلا يكون انسانا وان كانت منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا

او فردا لكنه فرد فليس بزوج واستثناء نقيضه ينتج عين الآخر اقول لما فرغ من بيان القياس الاقتراني

شرع في بيان القياس الاستثنائي فقوله القياس الاستثنائي مركب تام من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع احد

قوله جزئيها اي اثباته او رفعه ليلزم وضع الجزء الآخر اي اثباته او رفعه سواء كانت متصلة او منفصلة اما اذا كانت متصلة

والكبرى وضع احد جزئيها اي اثباته او رفعه ليس على الاطلاق لان وضع الجزء مقدم او رفعه لا ينتج كما سيأتي ... والاخرى حملية في وضع احد جزئيها او رفعه ... اه صحه

مثال وضع المقدم

فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود

الشرطية

ينتج ان الشمس ليست بطالعة واما اذا كانت منفصلة فكقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد

حصلت اولا

زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعة في القياس

وحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ومتواترات كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بواسطة وسط حاضر في الذهن وهو

الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل اللازم

واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللازم ثم كما رايت في المثال الاول

وان كانت الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا

ينتج نقيض الجزء الآخر لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما اي احد الجزئين كذلك ينتج عين الآخر لامتناع الخلو

بينهما كما رايت في المثال الثاني فعليك بالتامل في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية ولم نذكر

ثم ترك البحث بحاله في المنفصلات فارجع الى الرسائل المطولة قال البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية

لانتاج اليقين اليقينيات فقد عرفت انواع من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي يجب تحصيلها عند

الخوض في شيء من العلوم البرهان وهو يرسم بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما مر في الامثلة

واليقين هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن الا كذا مطابقا للواقع وغير ممكن الزوال قوله لا يمكن الا كذا احترز به الظن وهو

الاعتقاد الراجح وقوله مطابقا للواقع احترز عن الجهل المركب وقوله غير ممكن الزوال احترز عن اعتقاد المقلد اليقينيات اما

سيالة او تنقبض كقولهم العسل مرة مهوعة والمغالطة قياس تؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة

او مقدمات وهمية كاذبة والعمدة هو البرهان لا غير فمنه



منها اوليات وهي ما يحكم العقل فيه بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومنها

مشاهدات وهي ما يحكم فيه الحس سواء كان بالحواس الظاهرة او الباطنة كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة وكقولنا

ان لنا خوفا وغضبا ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل فيه في جزم الحكم الى واسطة تكرار المشاهدات مرة بعد اخرى

كقولنا شرب السقمونيا مسهل للصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها حدسيات

وهي ما يحتاج العقل فيه في جزم الحكم الى واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته

النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات وهي التي يحكم العقل فيها في جزم الحكم بواسطة

اخبار جمع كثير يستحيل العقل تواطؤهم على الكذب كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة واظهر المعجزة

على يده ومنها قضايا قياساتها معها وهي التي يحكم العقل فيها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين

كقولنا الاربعة زوج بواسطة حاضرة في الذهن وهي الانقسام بمتساويين والوسط ما يقترن بقولنا

لانه حين يقال لانه كذا وكذا قال الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة او ان ذلك الاصطلاحات

المنطقية المذكورة الجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينية والغرض

من ترتيبه الزام الخصم وهو ظاهر ومنها الخطابة وهي قياس يتركب من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه

او من مقدمات مظنونة والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ

ومنها الشعر وهو قياس مركب من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت

النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس وتنفرت عن اكلها ومنها المغالطة وهي

قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والغلط

من جهة المعنى او من جهة الصورة اما ما يكون من جهة الصورة فكقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس وكل فرس

صاهل ينتج ان تلك الصورة صاهل واما ما يكون من جهة المعنى فكقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان

فرس ينتج ان بعض الانسان فرس واعلم ان ما عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات انما هو البرهان

المذكور في المقدمات اليقينية لكن هذا آخر ما كتبناه من الاوراق للايضاح في كتاب ايساغوجي تمت من يد عبد الله ابن ... محمد

بن احمد بن عزيز بن رسول في ١٣٤٠ رمضان

... حسين آغا ...

في قرية ... في خدمة مولانا ...

### الجدول المتعلق بالشكل الأول

| كبرى / صغرى | الموجبة الكلية | الموجبة الجزئية | السالبة الكلية | السالبة الجزئية |
|---|---|---|---|---|
| الموجبة الكلية | ب ١ م | س ... | ب ٢ نس | س ... |
| الموجبة الجزئية | ب ٣ نو | س ... | ب ٤ نل | س ... |
| السالبة الكلية | س ... | س ... | س ... | س ... |
| السالبة الجزئية | س ... | س ... | س ... | س ... |

### الجدول المتعلق بالشكل الثالث

| كبرى / صغرى | الموجبة الكلية | الموجبة الجزئية | السالبة الكلية | السالبة الجزئية |
|---|---|---|---|---|
| الموجبة الكلية | ب ١ نو | ب ٥ نو | ب ٢ نل | ب ٦ نل |
| الموجبة الجزئية | ب ٣ نو | س ... | ب ٤ نل | س ... |
| السالبة الكلية | س ... | س ... | س ... | س ... |
| السالبة الجزئية | س ... | س ... | س ... | س ... |

### الجدول المتعلق بالشكل الثاني

| كبرى / صغرى | الموجبة الكلية | الموجبة الجزئية | السالبة الكلية | السالبة الجزئية |
|---|---|---|---|---|
| الموجبة الكلية | س ... | س ... | ب ١ نس | س ... |
| الموجبة الجزئية | س ... | س ... | ب ٣ نل | س ... |
| السالبة الكلية | ب ٢ نس | س ... | س ... | س ... |
| السالبة الجزئية | ب ٤ نل | س ... | س ... | س ... |

### الجدول المتعلق بالشكل الرابع

| كبرى / صغرى | الموجبة الكلية | الموجبة الجزئية | السالبة الكلية | السالبة الجزئية |
|---|---|---|---|---|
| الموجبة الكلية | ب نو | ب ٢ نو | ب ٤ نل | ب ٧ نل |
| الموجبة الجزئية | س ... | س ... | ب ٥ نل | س ... |
| السالبة الكلية | ب ٣ نس | ب ٨ نل | س ... | س ... |
| السالبة الجزئية | ب ٦ نل | س ... | س ... | س ... |

واعلم أن الاحتمالات العقلية كانت ستة عشر حاصلة من ضرب الصغريات الأربع في الكبريات كذلك وسقط من شرط إيجاب الصغرى ثمانية الصغريان السالبتان لبيانها مع الكبريات الأربع ومن كلية الكبرى أربعة الكبريان الجزئيتان مع الصغريين الموجبتين فبقي أربعة فانظر إلى الباقية لأنتاج ساقطة وطلبت الضروب الباقية مع تعدادها بالترتيب الوضعي لاندراجها وضعت في الجدول فعليك بالباء رمز الباقي والسين من الساقطة ورقم تحت الباء النتيجة الموجبة الكلية ونس النتيجة السالبة الكلية ونو النتيجة الموجبة الجزئية ونل النتيجة السالبة الجزئية والرقم الفوقاني على الباء أشير إلى العدد رتبة الضروب وبهذا البيان للأشكال الباقية أيضاً فالخ بالذكرى